مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الاستثمار في المدن الصناعية على مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية
اسم الكاتب: د. محمد عكروش، أنس طرفي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6043
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 14:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact Of Investment In Industrial Cities On Economic Development Indicators In Syria

Dr. Muhammad Akroush*
Anas Tourafi**

(Received 14 / 2 / 2024. Accepted 29 / 4 / 2024)

□ ABSTRACT □

This study aimed to identify the extent to which Syrian industrial cities contribute to advancing economic development by attracting Arab and foreign investments, demonstrating their impact on the gross domestic product, and creating job opportunities for the workforce to reduce the problem of unemployment.

This study was carried out in a group of Syrian industrial cities: the industrial city of Adra (Damascus), the industrial city of Sheikh Najjar (Aleppo), and the industrial city of Hasiya (Homs).

In the beginning, some literature related to the research was studied to obtain a deep understanding of the problem. The size of investments in industrial cities and the extent of their impact on reducing unemployment was defined. The most important statistical methods for the study were pointed out, and some statistical methods were summarized by relying on appropriate statistical tools such as correlations and analysis of variance.

And index numbers and time series with the help of appropriate statistical programs. The most important results of this study were: 1- The volume of investments in the industrial cities studied separately is linked to the gross domestic product in Syria with a first-degree linear regression relationship. 2- The volume of investments is linked to the unemployment rate.

In Syria, there is a first-degree linear regression relationship.

Keywords: Volume of investments, economic development, gross domestic product, unemployment

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

*Professor - Department of Statistics and Programming - Faculty of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria.

**Postgraduate Student (Master's) - Department Of Statistics And Programming - Population And Development Specialty - Faculty Of Economics - Tishreen University - Lattakia - Syria. AnasTourafi@tishreen.edu.sy

أثر الاستثمار في المدن الصناعية على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية

الدكتور: محمد عكروش [*]

أنس طرفي [**]

(تاريخ الإيداع 14 / 2 / 2024. قُبِل للنشر في 29 / 4 / 2024)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المدن الصناعية السورية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات العربية والأجنبية، وإظهار تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل للأيدي العاملة للحد من مشكلة البطالة.

نفذت هذه الدراسة في مجموعة من المدن الصناعية السورية وهي: المدينة الصناعية في عدرا (دمشق) – المدينة الصناعية في الشيخ نجار (حلب) – المدينة الصناعية في حسياء (حمص).

في البداية تمت دراسة بعض الأدبيات ذات الصلة بالبحث للحصول على فهم عميق للمشكلة، وتم التعريف بحجم الاستثمارات للمدن الصناعية ومدى تأثيرها على الحد من البطالة، وتمَت الإشارة إلى أهم الأساليب الإحصائية للدراسة، وإيجاز بعض الطرائق الإحصائية وذلك بالاعتماد على الأدوات الإحصائية المناسبة كالعلاقات الارتباطية وتحليل التباين والأرقام القياسية والسلاسل الزمنية بمساعدة البرامج الإحصائية المناسبة، وكانت أهم النتائج لهذه الدراسة هي: 1- يرتبط حجم الاستثمارات في المدن الصناعية المدروسة كل منها على حدى مع الناتج المحلي الإجمالي في سورية بعلاقة انحدارية من الدرجة الأولى، 2- يرتبط حجم الاستثمارات مع معدل البطالة في سورية بعلاقة انحدارية خطية من الدرجة الأولى.

الكلمات المفتاحية: حجم الاستثمارات، التنمية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي، حجم البطالة

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

[*] **أستاذ – قسم الاحصاء والبرمجة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

[**] **طالب دراسات عليا (ماجستير) – قسم الاحصاء والبرمجة – اختصاص السكان والتنمية – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.** AnasTourafi@tishreen.edu.sy

مقدمة:

إذا كانت التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية تؤدي إلى التغلب على مظاهر التخلف، وتمكن الفرد من التفاعل مع بيئته والتحكم فيها إلى حد ما، فإن ثمة حاجة إلى توسيع أهداف التنمية بحيث لا تقتصر على النمو السريع للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تشمل خلق فرص عمل واستئصال الفقر وتحسين توزيع الدخول والوفاء بالاحتياجات الأساسية...إلخ

وبهذا يعد الاستثمار في المدن الصناعية ذا أهمية كبيرة، بوصفه منفذاً جديداً لاستغلال الموارد والخدمات المحلية نظراً إلى ارتباط أغلبها بذلك، ومن ثم فهي تضيف موارد إلى البلد من خلال عملية سد الحاجات المحلية والعزوف عن استيراد السلع المثيلة، والمساهمة الفعالة في عملية التصدير لسلع لها ميزة نسبية محلية.

فالاستثمار في المدن الصناعية لم يقتصر على النواحي الاقتصادية فقط، بل يتجاوز ذلك ليشمل النواحي الاجتماعية والثقافية... فهي حقل لتعليم المهارات الفنية والخبرات، كما أنها تكفل خلق العديد من فرص العمل، وخصوصاً أن معظم البلدان النامية تعاني الكثير من المشاكل السكانية نتيجة لسوء التخطيط وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة، وما يصاحبها من أبعاد وأخطار على العمالة والحاجة الملحة للارتفاع بمستوى المعيشة.

إن الاستثمار في المدن الصناعة دور رائد في مساهمتها في إنعاش الاقتصاد وتحسين الدخل الوطني، كما أن سهولة تكيفها مع البيئة ومرونتها تجعلها قادرة على رفع التحديات التنافسية والتنموية والغزو في الأسواق المحلية والوطنية وحتى الخارجية، وهذا يكسبها موقعاً جديداً ضمن خريطة الاقتصاد الوطني، فهي تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي.

مشكلة البحث:

تساهم المدن الصناعية في دعم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التطوير والتنمية من خلال تشجيع المستثمرين، وزيادة القدرة التنافسية للمنتج السوري، وبالتالي فإن خلق الثقة بدور المدينة الصناعية يجعلها مستقطباً للاستثمارات العربية والأجنبية وتعطي دفعاً لتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما تقوم بتوفير فرص العمل من خلال استيعاب مختلف أنواع الأيدي العاملة وخاصة في ظل اتسام المجتمع السوري في ارتفاع نسبة البطالة في الآونة الأخيرة، وبالتالي تكمن مشكلة البحث من خلال التساؤلين التاليين:

1. ما مدى مساهمة الاستثمار في المدن الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي في سورية؟

2. هل تمكنت المدن الصناعية من المساهمة الفعالة في خلق فرص عمل جديدة، واستيعاب المزيد من القوى العاملة والتخفيف من حدة البطالة؟

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة توضيح دور الاستثمار في المدن الصناعية المنتشر على الجغرافية السورية والمتمثل في (المدينة الصناعية في عدرا / دمشق – المدينة الصناعية في الشيخ نجار / حلب – المدينة الصناعية في حسياء / حمص – المدينة الصناعية بدير الزور) في دعم التنمية الاقتصادية وتوزيع الاستثمارات على الوحدات الصناعية المتواجدة ضمن المدن الصناعية.

وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار تأثير الاستثمار في المدن الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي في سورية وإظهار دور التسهيلات والحوافز في جذب المستثمرين مما يساعدهم في تخفيض تكاليف إنتاجهم، وأيضاً إلى المساهمة في خلق فرص العمل للأيدي العاملة للحد من مشكلة البطالة والتصدي للفقر.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (القدرة، 2013) بعنوان:

"**أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل**"

هدفت إلى دراسة واقع المدن الصناعية من خلال التعرف على أنواع الصناعات في المدن الصناعية وحجم الاستثمارات، مما يتيح تعريف المستثمرين سواء (الحاليين أو المرتقبين) بالمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة في فلسطين (مواقعها، مواصفاتها، مميزاتها، أهدافها، آفاقها المستقبلية)، وإلى التعريف على أسباب الرغبة في توقف بعض المستثمرين عن ممارسة نشاطهم في المدن الصناعية والمعوقات المختلفة التي تواجه المستثمرين في المدن الصناعية وأولويتها، وإلى التعرف على واقع العمالة الفلسطينية في المدن الصناعية في فلسطين ودراسة المعوقات التي تواجه الأيدي العاملة فيها.

توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج ومنها:

- تؤكد غالبية المستثمرين على وجود معوقات مرتبطة بالأوضاع السياسية والأمنية تعيق الاستثمار بمدينة غزة الصناعية.
- عدم استفادة المستثمرين بمدينة غزة الصناعية من محفزات الاستثمار الخاصة بالمدن الصناعية وعدم تمتعهم بهذه المحفزات. [1]

2. دراسة (عبد الوهاب، أبوبكر، 2015) بعنوان:

دور الاستثمارات الصناعية في الاقتصاد السوداني بالتطبيق على قطاع صناعة السكر

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح هيكل الاستثمارات الصناعية بالتركيز على صناعة السكر وما تقدمه من مساهمة في التنمية الاقتصادية، وذلك بإيجاد طرق لتفعيل دور الاستثمارات الصناعية في دعم الاقتصاد القومي، كما هدفت إلى إبراز أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في زيادة الناتج القومي الإجمالي لتحقيق الاستقرار في الميزان التجاري وزيادة فرص التوظيف.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج ومنها:

حدوث نقلة نوعية في المجال الصناعي وقيام صناعات غير تقليدية وتدفق رؤوس أموال بأحجام كبيرة في الاستثمار الصناعي، وأيضاً الاستثمار الصناعي وخصوصاً التصنيع الزراعي مرتبط بنجاح برامج النهضة الزراعية الشاملة، رغم الوفرة الموجودة في الجدول الخاص بالإنتاج والاستيراد إلا أن واقع المال يشير إلى وجود فجوة خاصة في السنوات الأخيرة. [2]

3. دراسة (Chengdu, Sichuanb, 2012) بعنوان:

❖ **Economic growth, local industrial development and inter-regional spillovers from foreign direct investment: Evidence from China.**

"**النمو الاقتصادي والتنمية الصناعية المحلية والتداعيات الإقليمية من الاستثمار الأجنبي المباشر**"

هدفت هذه الدراسة إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المناطق الداخلية، وأيضاً إلى إظهار التأثير المباشر للاستثمار الأجنبي في شرق الصين على المناطق الداخلية التي نمت بها، وعلى وجه الخصوص صناعة التعدين والتصنيع.

وتوصلت هذه الدراسة إلى إن: عند التحكم في التأثيرات الثابتة للمدينة الصناعية، يصبح معامل الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً ومهماً مما يساهم في زيادة معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، وإلى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة في تعزيز الصادرات وإدخال عامل التكنولوجيا الحديثة.[3]

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة في إظهار تأثير المدن الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي في سورية، ووضع تصور لما تقدمه تلك المدن من تسهيلات وحوافز للمستثمرين مما يساعدهم على إتمام نشاطاتهم، وإلى معرفة مدى مساهمة تلك المدن في جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق بيئة استثمارية منافسة، وأيضاً لمعرفة مدى مساهمة هذه المدن في توفير فرص العمل للأيدي العاملة للحد من مشكلة البطالة.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل: حجم الاستثمارات

المتغير التابع: التنمية الاقتصادية المتمثلة ب (الناتج المحلي الإجمالي _ البطالة)

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي في سورية.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمارات في البطالة في سورية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لدراسة البيانات المتوفرة في سجلات المدن الصناعية القائمة في سورية، والمتمثلة في حجم الاستثمارات ومعدلات البطالة والناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالاعتماد على الأدوات الإحصائية المناسبة.

الحدود المكانية والزمانية للبحث

الحدود المكانية: المدن الصناعية في الجمهورية العربية السورية وهي: المدينة الصناعية في عدرا / دمشق – المدينة الصناعية في الشيخ نجار / حلب – المدينة الصناعية في حسياء / حمص – المدينة الصناعية بدير الزور.

الحدود الزمانية: كانت السلسلة الزمنية للبيانات ممتدة بين عامي (2010 – 2023).

الإطار النظري للبحث:

1. التعريف بالمدن الصناعية السورية

تواصل المدن الصناعية في الجمهورية العربية السورية مسيرة النجاح التي بدأتها منذ إحداثها بموجب المرسوم التشريعي رقم /57/ لعام 2004، وتعد مدننا الصناعية اليوم من أهم القطاعات الفاعلة على مختلف الصعد الاقتصادية والتنموية والخدمية والبيئية، وبهدف تعزيز هذه المسيرة تتولى الدولة السورية الدعم والاهتمام الكبيرين والمتواصل لتسهيل ودعم العملية الاستثمارية في المدن الصناعية متضمنة إصدار حزمة من التشريعات والأنظمة لتسهيل إجراءات الاستثمار وتقديم الإعفاءات والدعم المالي وتشجيع الاستثمارات الصناعية بكافة أنواعها وبشكل خاص الصناعات الاستراتيجية وإحلال صناعات بدائل المستوردات وتفعيل المناطق السكنية والإدارية والنافذة الواحدة وضمان توفير كافة الخدمات والمرافق مع إعطاء الأولوية لمصادر الطاقة (كهرباء – فيول) لتمكين المستثمرين من متابعة تنفيذ واستثمار مشاريعهم بالشكل المطلوب.

- إن تعبير المدن الصناعية، نشأ في المملكة المتحدة البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر ومن أولى التعاريف لمفهوم المدن الصناعية، هو ذلك التعريف الذي صاغه د. ويليام بريدو في عام 1960 في كتابه "المدن الصناعية أداة للتصنيع" حيث جاء تعريف المدن الصناعية بأنها: قطعة من الأرض مقسمة إلى أجزاء صغيرة، يتم تطويرها وفقاً لخطة شاملة من أجل استخدامها كملكية مشتركة للمشاريع الصناعية، وإضافة إلى ذلك فإن الخطة الشاملة يجب أن تتضمن تفاصيل عن شبكة الطرق والمواصلات، تسهيلات النقل، البنية التحتية اللازمة للمشاريع الصناعية المشادة في المدينة الصناعية، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة عملية بيع المقاسم ضمن المدينة الصناعية، أو عقود الإيجار مع المستثمرين ضمن المدينة الصناعية وكذلك الأمر يجب أن تكون الخطة الشاملة، وبشكل كاف وملائم تحكم السيطرة على مواقع المشاريع الصناعية ضمن المدينة الصناعية.[4]

- أما النظرية الاقتصادية فقد عرفت المدينة الصناعية بأنها قطعة من الأرض، تضم مجموعة من المصانع مزودة بكافة الخدمات والمرافق العامة، وتوزع قطعة الأرض هذه إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع أو مشغل معين.
- أما الأمم المتحدة /UN/ فقد عرفت المدينة الصناعية بأنها: تخطيط حضاري للمشاريع الصناعية يتضمن إشادة مباني صناعية قياسية، وفقاً لطلب المستثمر الصناعي، مع توفير حزمة كبيرة من الخدمات والتسهيلات لشاغل هذه الأبنية.[5]
- فقد عرف الباحث المدن الصناعية بأنها منطقة مخصصة ومخطط لها لغرض التنمية الصناعية تقدم فيه الحكومة التسهيلات اللازمة لإقامة المصانع إلى رواد الأعمال لإنشاء مصانعهم فيها وتنميتها.
- حيث تُعتبر تجربة المدن الصناعيّة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة، من التّجارب حديثةُ العهد نسبياً وتعود إلى عام 2004 حيث تمَّ إحداثُ المدن الصناعيّة في (عدرا) محافظة ريف دمشق، (حسياء) محافظة حمص، (الشّيخ نجّار) محافظة حلب، والمدينة الصناعيّة في دير الزّور.
- وتتبع المدن الصناعيّة في سوريّة إلى وزارة الإدارة المحليّة، وتتمتع بالشخصيّة الاعتباريّة والاستقلال المالي والإداريّ، وهذه المدن تعدُّ عند استكمال البنى التحتية لها، واستثمار المقاسم الصناعيّة والتجاريّة والخدميّة والمشيدات العامة والسكن أوتوفر الشروط السكانيّة، مدناً وفق أحكام قانون الإدارة المحليّة وتخضع لأحكامه [6]

وقد أُنيط بهذه المدن الصناعيّة المهام التاليّة وفقاً لما نصَّ عليه مرسوم إحداثها:

1) إدارة المدينة الصناعيّة واستثمارها.
2) تشجيع نقل الصّناعات القائمة إلى المدينة الصناعيّة.
3) تشجيع إقامة المشاريع الصناعيّة الجديدة في المدينة الصناعيّة.
4) التّسويق والتّرويج واستقطاب رأس المال الدّاخلي والخارجيّ لتنشيط الاستثمار.
5) التّنسيق مع الجهات العامّة لإعطاء الصلاحيّات اللّازمة للمدينة بما يمكنها من تطبيق نظام النّافذة الواحدة في تعاملاتها مع المستثمرين.
6) توفير الخدمات الأساسيّة للمدينة الصناعيّة.
7) تحديد الإجراءات الواجب مراعاتها للمحافظة على البيئة من التلوث الناتج عن الصناعات المحدثة في المدينة بالتعاون مع الجهات المختصّة.
8) اقتراح مشاريع الأنظمة والقوانين الخاصّة بالمدن الصناعيّة (نظام الاستثمار _ نظام ضابطة البناء _ النظام الدّاخلي _ الملاك العددي _ الموازنة _ المكافآت والحوافز).

2. مزايا الاستثمار في المدن الصناعية السورية

تحتل المدن الصناعيّة في سوريّة، موقعاً مميّزاً على خارطة الاقتصاد السوريّ والإقليميّ والعالميّ كمشروع تنمويّ استراتيجيّ لدعم الاقتصاد الوطنيّ، ودفع عمليّة التنمية الشّاملة إلى الأمام وتشغيل اليد العاملة، بهدف خلق المناخ الملائم للاستثمار كحاضنة لاستقبال كافة المشاريع بمختلف أنواعها الصناعيّة والسكنيّة والخدميّة

والتجاريّة والترفيهيّة، وتعمل إدارة المدن الصناعيّة السوريّة على خلق المناخ الملائم، في سبيل جذب رؤوس الأموال والاستثمارات المحليّة والعربيّة والأجنبيّة، وذلك من خلال منح العديد من المزايا التّالية:

- اعتماد مبدأ النّافذة الواحدة لتأمين كافّة خدمات المستثمرين في مبنى واحد (التشميل وفق المرسوم 8 لعام 2007 – الحصول على القرار الصناعيّ – اكتتاب وتخصيص – رخص بناء – رخص إداريّة – تأمين اشتراك ب مياه – كهرباء – هاتف – رخص صحيّة – رخص صناعيّة زراعيّة – تأمينات اجتماعيّة – شؤون اجتماعيّة وعمل – استيراد وتصدير – جمارك – ماليه).
- منح إعفاء جمركي كامل لكافّة مستلزمات الإنتاج ومعداته على قانون الاستثمار.
- السماح للمستثمرين العرب والأجانب على قانون الاستثمار بإخراج أرباحهم على رأس المال الأجنبي بعد تسديد ضرائب الأرباح والسماح لهم بتملّك الأراضي 100%.
- يحصل المستثمرون الأجانب وفق قانون الاستثمار على تراخيص عمل وإقامة له ولعائلته طول مدّة المشروع.
- يحقّ للمستثمر الحصول على تراخيص عمل وإقامة للعمّال غير السوريين العاملين في المشروع.
- توفّر كافّة الخدمات والمرافق اللّازمة لعمليّة الاستثمار (بنية تحتيّة متطوّرة وجاهزة – محطّات معالجة – مياه شرب ومياه صناعيّة – كهرباء – هاتف – طرق – ورش تخديميّة للصناعات – مستودعات تجاريّة وقرية شحن بضائع – مصارف عامّة وخاصّة – شركات تأمين – مراكز إطفاء – مرفأ جاف – هجرة وجوازات..).
- ارتفاع عامل استثمار الأرض، ووجود نظام عمرانيّ خاص بالمدينة يحدّد نظام البناء وفق المساحات المتوفّرة لتشكيل نسيج عمرانيّ متميّز.
- قرب المدن الصناعيّة من المطارات والسّكك الحديديّة والطّرق الدّوليّة.[7]

3. الواقع الاستثماري للمدن الصناعية السورية.

تسير المدن الصناعية السورية بخطى سريعة، نحو تحقيق الأهداف التي أحدثت من أجلها وحققت نجاحات كبيرة في تحقيق البرامج الزمنية في مجال التنفيذ والاستثمار، وساهمت هذه المدن في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بشكل ملحوظ.

ومن أجل الوقوف على واقع الاستثمار في المدن الصناعية السورية لابد من دراسة بعض المؤشرات الإجمالية (حجم الاستثمارات – عدد المعامل قيد الإنتاج وقيد البناء – عدد العاملين....) في المدن الصناعية السورية.

أ- المدينة الصناعية في الشيخ نجار:

لقد بدأ الاستثمار في مختلف الصناعات / الكيميائية – الهندسية – الغذائية – النسيجية – البرمجيات / إلى قيام العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية وفي مختلف المجالات الاستثمارية، إلى خلق فرص عمل جديدة كما أنه يوفر فوائض مالية للحكومة والأفراد، يتم عادة إعادة استعمالها بتأمين احتياجاتهم، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وتوسيع الاستهلاك وتحسين مستوى معيشة المواطن.

جدول رقم (1) حجم الاستثمارات في المدينة الصناعية في الشيخ نجار لغاية 2023/12/31

العام	حجم الاستثمار/ مليار ل.س	النمو %
2010	157	-
2011	174.74	%11.3
2012	180	%3
2013	*174	%3.3-
2014	168	%3.4-
2015	192	%14.2
2016	194	%1
2017	205	%5.6
2018	222	%8.3
2019	238	%7.2
2020	269	%13
2021	271	%0.7
2022	410	%51.2
2023	642	%56.5

المصدر: وزارة الإدارة المحلية- مديرية المدن الصناعية السورية- التقرير السنوي لعام 2023

❖ تم تقدير حجم الاستثمارات بالوسط الحسابي بين عامي 2012 و2014 بسبب فقدان البيانات

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه في عام 2013 تم التوقف عن الخدمة بشكل كامل وذلك بسبب الضائقة التي حدثت في سورية والتي انعكس أثرها على المدن الصناعية أجمع، وإنه في عام 2015 تم تحقيق أعلى نسبة نمو خلال السنوات العشر المدروسة وذلك بسبب إعادة اقلاعها من جديد بعد التوقف.

إن زيادة حجم الاستثمارات في المدينة الصناعية بالشيخ نجار في حلب والذي وصل في عام 2019 إلى (238) مليار ل.س بنسبة نمو قدرها (7.2%) وإلى (269) مليار ل.س في عام 2020 وبنسبة نمو وقدرها (13%) وهذا يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الهامة، لأن الاستثمار هو قاطرة النمو الاقتصادي، ولأنه يؤدي إلى قيام العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية وفي مختلف المجالات الاستثمارية، وبخلق فرص عمل جديدة كما أنه يوفر فوائض مالية للحكومة والأفراد، يتم عادة إعادة استعمالها بتأمين احتياجاتهم، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وتوسيع الاستهلاك وتحسين مستوى معيشة المواطن.

وإضافة إلى ذلك فإن التسهيلات والحوافز والمزايا التي تقدمها المدينة الصناعية من خلال النافذة الواحدة، والموقع الجغرافي المتميز للمدينة الصناعية، وسياسات التطوير الإداري، واللامركزية في اتخاذ القرارات كل هذه العوامل تسهم في زيادة حجم الاستثمارات.

ب- المدينة الصناعية في عدرا:

يتبين بأن حجم الاستثمارات في مختلف المجالات الصناعية يؤدي إلى قيام العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية وفي مختلف المجالات الاستثمارية، وإلى المساهمة إلى تشغيل المزيد من اليد العاملة المحلية، وإلى زيادة الإنتاج وتنوعه وخلق القيمة المضافة مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وزيادة الاستهلاك.

جدول رقم (2) حجم الاستثمارات في المدينة الصناعية في عدرا لغاية 2023/12/31

العام	حجم الاستثمار/ مليار ل.س	النمو %
2010	234	-
2011	244.89	%4.6
2012	248.70	%1.5
2013	*270.35	%8.7
2014	292	%8
2015	303	%3.7
2016	315	%3.9
2017	422	%33.9
2018	530	%25.5
2019	597	%12.6
2020	714	%19.5
2021	785	%9.9
2022	791	%0.7
2023	941	%18.9

المصدر: وزارة الإدارة المحلية- مديرية المدن الصناعية السورية- التقرير السنوي لعام2023

❖ تم تقدير حجم الاستثمارات بالوسط الحسابي بين عامي 2012 و2014 بسبب فقدان البيانات

يتبين من الجدول أعلاه أنه في عام 2017 تم تسجيل أعلى نسبة نمو في الاستثمارات في المدينة الصناعية وذلك بسبب استعادة نشاطها وتعافي المدينة من الأحداث التي كان لها أثر سلبي عليها، على العكس تماماً كما هو الحال في عام 2012 حيث كانت منخفضة نتيجة الضائقة التي مرت بها المدينة الصناعية، وكما نلاحظ أيضا أنه في عام 2013 تم التوقف عن الخدمة بشكل كامل وذلك بسبب الضائقة التي حدثت في سورية والتي انعكس أثرها على المدن الصناعية أجمع.

وبشكل عام فإن زيادة حجم الاستثمارات في المدينة الصناعية، هذا يدل على قيام العديد من المشاريع الاستثمارية، التي تساهم في تشغيل المزيد من اليد العاملة المحلية، وخلق دخل لهذه اليد العاملة، وأيضاً زيادة

الإنتاج وتنوعه وخلق القيمة المضافة مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وزيادة الاستهلاك ولكن في نهاية عام 2012 وسنة 2013 تأثر حجم الاستثمارات بالضائقة السورية.

ت- المدينة الصناعية في حسياء:

إن الاستثمار في مختلف الصناعات يؤدي إلى قيام العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية وفي مختلف المجالات الاستثمارية، إلى خلق فرص عمل جديدة كما أنه يوفر فوائض مالية للحكومة والأفراد، يتم عادة إعادة استعمالها بتأمين احتياجاتهم، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وتوسيع الاستهلاك وتحسين مستوى معيشة المواطن.

جدول رقم (3) حجم الاستثمارات في المدينة الصناعية في حسياء لغاية 2023/12/31

العام	حجم الاستثمار/ مليار ل.س	النمو %
2010	86	-
2011	94.79	%10.2
2012	101	%6.5
2013	*107.5	%6.4
2014	114	%6
2015	116	%1.7
2016	118	%1.7
2017	120	%1.7
2018	125	%4.1
2019	128	%2.4
2020	205	%60
2021	181	%11.7-
2022	250	%38.1
2023	253	%1.2

المصدر: وزارة الإدارة المحلية – مديرية المدن الصناعية السورية – التقرير السنوي لعام2023

❖ تم تقدير حجم الاستثمارات بالوسط الحسابي بين عامي 2012 و2014 بسبب فقدان البيانات

يتبين من الجدول أعلاه أنه في عام 2020 تم تسجيل أعلى نسبة نمو للاستثمارات في المدينة الصناعية وذلك بسبب الاقبال الكبير على الاستثمار في المدينة كونها تتميز بموقعها الجغرافي، مما يسهل عملية نقل البضائع بين المحافظات السورية، على العكس تماماً كما هو الحال في عام 2015 حيث كانت منخفضة نتيجة ظهور آثار الضائقة التي مرت بها المدينة الصناعية في عام 2012 والتي أمتد أثرها إلى عام 2017،

وكما نلاحظ أيضا أنه في عام 2013 تم التوقف عن الخدمة بشكل كامل وذلك بسبب الضائقة التي حدثت في سورية والتي انعكس أثرها على المدن الصناعية أجمع.

إن حجم الاستثمار في المدينة الصناعية في حسياء وصل في عام 2020 إلى (205) مليار ل.س بنسبة نمو وقدرها (60%)، وهذا يشير بوضوح إلى قيام العديد من المشاريع الاستثمارية والإنتاجية التي تساهم في زيادة الإنتاج وتنوعه وخلق القيمة المضافة، وتشغيل المزيد من اليد العاملة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وهذا يدل على دور المدن الصناعية في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويساهم في نقل وتوطين التكنولوجيا، ورفد خزينة الدولة بالقطع الأجنبي.

ث- المدينة الصناعية في دير الزور:

يتبين بأن حجم الاستثمارات في مختلف المجالات الصناعية يؤدي إلى قيام العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية وفي مختلف المجالات الاستثمارية، وإلى المساهمة إلى تشغيل المزيد من اليد العاملة المحلية، وإلى زيادة الإنتاج وتنوعه وخلق القيمة المضافة مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وزيادة الاستهلاك.

جدول رقم (4) حجم الاستثمارات في المدينة الصناعية في دير الزور لغاية 2012/12/31

العام	حجم الاستثمار/ مليار	النمو %
2010	3	-
2011	3.74	%25
2012	3.69	%2 -

المصدر: وزارة الإدارة المحلية- مديرية المدن الصناعية السورية- التقرير السنوي لعام2012

نلاحظ من الجدول أعلاه إن زيادة حجم الاستثمار له دلالة خاصة ويشير بوضوح إلى زيادة المشاريع الإنتاجية وخلق القيمة المضافة، وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة المحلية، مع الإشارة بأن جزء كبير من الاستثمارات المقامة في المدينة الصناعية في دير الزور هي صناعات تعتمد على أولوية (زراعية – حيوانية) متوفرة في محافظة دير الزور وهذا يشير بدوره إلى أهمية المدينة الصناعية في دير الزور بتنمية المناطق المحيطة بها أو بمعنى آخر دور المدن الصناعية في تنمية المناطق النائية، أما في عام 2012 أصبح حجم الاستثمار الإجمالي /3.69/ مليار ليرة سورية بنسبة انخفاض قدرها /-2%/ نتيجة الضائقة الحالية، ويجب التنويه إلى إنه في عام 2013 تم التوقف عن العمل في المدينة الصناعية في دير الزور بسبب الضائقة الحالية.

4. مؤشرات التنمية الاقتصادية في سورية.

يعبر قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية، للوقوف على اتجاهات التنمية، والحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي، لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما، وتعبر المؤشرات الاقتصادية جزءاً مهماً من مجموعة المؤشرات المستعملة في دراسة التنمية بشكل عام، وذلك إلى جانب مجموعة من المؤشرات

الاجتماعية والثقافية والسياسية، وسوف نتطرق في هذا القسم إلى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، والتي نستخدم في الحكم على مدى تقدم أو تأخر اقتصاديات الدول بعضها عن بعض:

- **مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية التي تقيس النمو الاقتصادي، فكلما ارتفع هذا المؤشر، كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة، والجدول الآتي يظهر حجم الناتج المحلي الإجمالي في سورية من عام 2010 إلى 2023:

جدول رقم (5) الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال 2010-2023

العام	الناتج المحلي الإجمالي / مليار ل.س
2010	2834.517
2011	3252.720
2012	3024.842
2013	2937.561
2014	3612.015
2015	4732.656
2016	6117.033
2017	8317.173
2018	9588.167
2019	11904.318
2020	40152.021
2021	31391.5
2022	63687
2023	110272.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الاحصائية للأعوام 2010-2023

توضح بيانات الجدول رقم (5) أن حجم الناتج المحلي الإجمالي في سورية لعام 2010 بلغ 2834.517 مليار ل.س، وبلغ الحد الأقصى له 110272.8 مليار ل.س في عام 2023، وانخفضت في عام 2013 إلى 2937.561 مليار ل.س نتيجة الضائقة الحالية.

▪ **مؤشر البطالة:** وهو مؤشر يمكن من خلاله الحكم على مقدار التطور في التنمية الاقتصادية، فإن ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل دلالة على انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية، والجدول الآتي يظهر لنا حجم البطالة في سورية من عام 2010 إلى 2023:

جدول رقم (6) حجم البطالة في سورية خلال 2010-2023

العام	البطالة %
2010	8.61
2011	8.626
2012	8.856
2013	8.863
2014	8.744
2015	8.721
2016	8.765
2017	8.747
2018	8.746
2019	8.742
2020	10.011
2021	15.084
2022	13.809
2023	13.487

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الاحصائية للأعوام 2010-2023

توضح بيانات الجدول رقم (6) أن حجم البطالة في سورية لعام 2010 بلغ 8.61%، وبلغ حدها الأقصى عام 2021 حيث بلغ 15.084%، وفي عام 2015 اظهرت البيانات وجود تحسن في إنخفاض النسبة إلى 8.721%، فإن إنخفاض نسبة العاطلين عن العمل دلالة على زيادة مستوى التنمية الاقتصادية والعكس صحيح.

النتائج والمناقشة:

بعد الانتهاء من الجانب النظري والدراسات الأدبية المتعلقة بالبحث قام الباحث بالدراسة العملية المتمثلة بالمؤشرات الإحصائية المعبرة عن أثر الاستثمار في المدن الصناعية على مؤشرات التنمية الاقتصادية في

سورية، ونظراً لصعوبة الحصول على البيانات من الجهات الرسمية في سورية لأسباب معينة من جانب، ومن جانب آخر شُح البيانات المتوفرة بسبب الأحداث الدائرة في سورية، اضطر الباحث استخدام المؤشرات الآتية: حجم الاستثمارات كمتغير مستقل، بينما كان مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة معبرين عن التنمية الاقتصادية في سورية كمتغيرين تابعين.

قام الباحث بجمع البيانات الإحصائية للمتغيرات السابقة عن الفترة الممتدة 2023-2010 ومن ثم تحليل هذه البيانات بقصد الحصول على الإحصاءات الوصفية لها، ومعرفة طبيعة العلاقة الانحدارية بين المتغير المستقل والمتغيرين التابعين، وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS.

- **الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الداخلة في الدراسة:**

المتغير المستقل: قام الباحث بحساب الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل (حجم الاستثمار)، لكامل المدن الصناعية السورية، وحصل على النتائج الآتية:

الجدول رقم (7) الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل

	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الالتواء	التفلطح
حجم الاستثمار	14	877.4286	433.62865	1.319	1.27

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS النسخة 23

شرح الجدول السابق: بلغ حجم العينة 14 مشاهدة ممتدة على الفترة الزمنية من 2010 إلى 2023 وكان الوسط الحسابي لإجمالي الاستثمار في المدن الصناعية السورية 877.4286 مليار ليرة سورية بانحراف معياري بلغ 433.62865 أما معامل الالتواء فكان 1.319 مما يدل على أن التواء توزيع البيانات كان التواءً موجباً، وكانت قيمة معامل التفلطح 1.27 مما يدل على أن توزيع البيانات كان توزيعاً مدبباً.

المتغيرين التابعين: قام الباحث بحساب الإحصاءات الوصفية للمتغيرين التابعين (معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي)، لكامل المدن الصناعية السورية، وحصل على النتائج الآتية:

الجدول رقم (8) الإحصاءات الوصفية للمتغيرين التابعين

	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الالتواء	التفلطح
الناتج المحلي الإجمالي	14	21558.8802	31278.9171	2.157	4.596
معدل البطالة	14	9.9865	2.29376	1.574	0.86

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS النسخة 23

شرح الجدول السابق: بلغ حجم العينة 14 مشاهدة ممتدة على الفترة الزمنية من 2010 إلى 2023 وكان الوسط الحسابي لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سورية 21558.8802 مليار ليرة سورية ولمعدل البطالة 9.9865 بانحراف معياري بلغ للناتج المحلي الإجمالي 31278.9171 ولمعدل البطالة 2.29376 أما معامل الالتواء فكان لمتغير الناتج المحلي الإجمالي 2.157 مما يدل على أن التواء توزيع البيانات كان التواءً موجباً ولمتغير معدل البطالة 1.574 فكان أيضاً ذو التواءٍ موجبٍ، وكانت قيمة معامل التفلطح لمتغير الناتج المحلي الإجمالي 4.596 مما يدل على أن توزيع البيانات كان توزيعاً مدبباً، ولمتغير معدل البطالة 0.86 مما يعني أيضاً أن توزيع البيانات كان توزيعاً مفلطحاً.

- دراسة علاقة الانحدار:

قام الباحث بدراسة علاقة الانحدار بين متغير حجم الاستثمار كمتغير مستقل ومتغير الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وكذلك دراسة علاقة الانحدار بين متغير حجم الاستثمار كمتغير مستقل ومتغير معدل البطالة كمتغير تابع.

1- علاقة الانحدار بين متغير حجم الاستثمار ومتغير الناتج المحلي الإجمالي: قام الباحث بإدخال البيانات على برنامج SPSS ودراسة أثر المتغير المستقل (حجم الاستثمار) على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، حيث كانت العلاقة بين هذين المتغيرين غير خطية من الدرجة الثالثة كما هو موضح في الجداول الآتية:

الجدول رقم (9) إحصاءات نموذج الانحدار

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.994	0.989	0.985	3799.723

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS النسخة 23

بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل 99.4% وهو ارتباط طردي وشديد، أما قيمة معامل التحديد فكانت 98.9% والذي يدل على أن المعادلة الانحدارية استطاعت تفسير ما نسبته 98.9% من التباين الكلي وهي نسبة مرتفعة، أما قيمة معامل التحديد المعدل فكانت 98.5% وقيمة الخطأ المعياري للتقدير فكان 3799.723.

الجدول رقم (10) تحليل التباين

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	Sig
الانحدار	12574439583.59	3	4191479861	290.311	0.00
البواقي	144378928.4	10	14437892.84		
الكلي	12718818512	13			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS النسخة 23

يتضح من الجدول السابق بأن قيمة معامل فيشر 290.311 وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% وهذا ما تؤكده قيمة Sig=0.000 التي هي أصغر من مستوى الدلالة المفترض وهو 0.05 وبالتالي يمكن القول أن العلاقة الانحدارية غير الخطية من الدرجة الثالثة كانت ملائمة للتعبير عن العلاقة بين متغير حجم الاستثمار ومتغير الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (11) معاملات نموذج الانحدار

	القيمة المقدرة	الخطأ المعياري	t	المعنوية
ثابت معادلة الانحدار	51410.463	21427.5	2.399	0.037
ميل X	−175.27	66.65	−2.36	0.025
ميل X^2	0.181	0.061	2.950	0.015
ميل X^3	−0.0004	0.00002	2.399	0.047

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS النسخة 23

يعطي الجدول السابق معاملات نموذج الانحدار غير الخطي من الدرجة الثالثة حيث بلغت قيمة ثابت معادلة الانحدار 51410.463 وقيمة ميل متغير حجم الاستثمارات 175.27− وميل مربع متغير حجم الاستثمارات 0.181 وميل مكعب متغير حجم الاستثمارات 0.0004− وبالتالي يمكن كتابة معادلة الانحدار المقدرة كما يأتي:

$$Y = 51410.463 - 175.27\ X + 0.181\ X^2 - 0.00004\ X^3$$

وبالنظر إلى قيمة معنوية المعاملات السابقة نجد أنها كانت 0.037 بالنسبة للثابت و0.025 بالنسبة لميل X و0.015 بالنسبة لميل X^2 و0.04 بالنسبة لميل X^3 وكلها أقل من مستوى المعنوية المحدد من قبل الباحث وهو 0.05 مما يدل على أن المعاملات كانت معنوية وبالتالي قيم اختبار t ستيودنت هي معنوية عند مستوى دلالة 0.05.

2- علاقة الانحدار بين متغير حجم الاستثمار ومتغير معدل البطالة: قام الباحث بإدخال البيانات على برنامج SPSS ودراسة أثر المتغير المستقل (حجم الاستثمار) على المتغير التابع (معدل البطالة)، حيث كانت العلاقة بين هذين المتغيرين غير خطية من الدرجة الثالثة كما هو موضح في الجداول الآتية:

الجدول رقم (12) إحصاءات نموذج الانحدار

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.9	0.811	0.754	1.138

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS النسخة 23

بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل 90% وهو ارتباط طردي وشديد، أما قيمة معامل التحديد فكانت 81.1% والذي يدل على أن المعادلة الانحدارية استطاعت تفسير ما نسبته 81.1% من التباين الكلي وهي نسبة حيدة جداً، أما قيمة معامل التحديد المعدل فكانت 75.4% وقيمة الخطأ المعياري للتقدير فكان 1.138.

الجدول رقم (13) تحليل التباين

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة F	Sig
الانحدار	55.448	3	18.483	14.273	0.001
البواقي	12.949	10	1.295		
الكلي	68.397	13			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS النسخة 23

يتضح من الجدول السابق بأن قيمة معامل فيشر 12.273 وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% وهذا ما تؤكده قيمة Sig=0.001 التي هي أصغر من مستوى الدلالة المفترض وهو 0.05 وبالتالي يمكن القول أن العلاقة الانحدارية غير الخطية من الدرجة الثالثة كانت ملائمة للتعبير عن العلاقة بين متغير حجم الاستثمار ومتغير معدل البطالة.

الجدول رقم (14) معاملات نموذج الانحدار

	القيمة المقدرة	الخطأ المعياري	t	المعنوية
ثابت معادلة الانحدار	21.709	6.417	3.383	0.007
ميل X	−0.046	0.02	−2.301	0.044
ميل X^2	0.00005	0.000018	2.599	0.027
ميل X^3	−0.000000013	0	3.233	0.004

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات SPSS النسخة 23

يعطي الجدول السابق معاملات نموذج الانحدار غير الخطي من الدرجة الثالثة حيث بلغت قيمة ثابت معادلة الانحدار 21.709 وقيمة ميل متغير حجم الاستثمارات 0.046− وميل مربع متغير حجم الاستثمارات 0.00005 وميل مكعب متغير حجم الاستثمارات 0.000000013− وبالتالي يمكن كتابة معادلة الانحدار المقدرة كما يأتي:

$$Y = 21.709 - 0.046\ X + 0.00005\ X^2 - 0.000000013\ X^3$$

وبالنظر إلى قيمة معنوية المعاملات السابقة نجد أنها كانت 0.007 بالنسبة للثابت و0.044 بالنسبة لميل X و0.027 بالنسبة لميل X^2 و0.004 بالنسبة لميل X^3 وكلها أقل من مستوى المعنوية المحدد من قبل الباحث

وهو 0.05 مما يدل على أن المعاملات كانت معنوية وبالتالي قيم اختبار t ستيودنت هي معنوية عند مستوى دلالة 0.05.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

– تعد المدن الصناعية من الركائز الأساسية اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي في سورية، نظراً لكونها المكان الأكثر جذباً لرؤوس الأموال المحلية والإقليمية وحتى الدولية.

– تلعب المدن الصناعية دوراً مهماً في خلق فرص العمل نظراً لامتلاكها ميزات عديدة من أهمها: تفاعل الشركات والمعامل المتجاورة فيما بينها الذي يخلق جواً من التنافس الإيجابي بالإضافة إلى إمكانية تبادل الخبرات والآراء بين الشركات العاملة في نفس المجال.

– يرتبط حجم الاستثمارات في المدن الصناعية المدروسة كل منها على حدى مع الناتج المحلي الإجمالي في سورية بعلاقة انحدارية غير خطية من الدرجة الثالثة.

– يرتبط حجم الاستثمارات مع معدل البطالة في سورية بعلاقة انحدارية غير خطية من الدرجة الثالثة.

التوصيات:

– تعزيز التعاون بين وزارة التعليم العالي والوزارات الأخرى مما يسهل عملية الدراسات الميدانية التي يقوم بها الباحثون.

– أهمية إنشاء مركز إحصائي في كل جامعة من جامعات القطر بهدف تأمين البيانات الصحيحة واللازمة والدقيقة للباحثين في مختلف المجالات، مما ينعكس على التطبيق العملي الصحيح للدراسات التي تقوم بها الكليات العلمية والتطبيقية في سورية.

– توجيه الباحثين الاقتصاديين بشكل خاص نحو مواضيع تهتم بإعادة الإعمار في سورية، وبالتالي إعطاء بعض الآراء العملية والعلمية اللازمة لدعم القرارات الاقتصادية في سورية.

– التركيز على أهمية المدن الصناعية في رفع المستوى المعيشي للمواطن، لما لها من ميزات وخصائص تجعلها رائدة على المستوى الاستثماري والاقتصادي في سورية.

– أهمية إعطاء تسهيلات مباشرة لأصحاب رؤوس الأموال المستثمرين في المدن الصناعية كالإعفاءات الضريبية والتسهيلات على المستوردات والذي بدوره يزيد من الرواتب والأجور الممنوحة وبالتالي رفع المستوى المعيشي في سورية.

– تشجيع المستثمرين المحليين من خلال إقامة مؤتمرات وندوات تعرض فيها أهم النقاط الإيجابية التي تمنحها الحكومة للمستثمرين الحاليين، وتعريف الأجانب على أهمية الاستثمارات في الجمهورية العربية السورية، وبالتالي ازدياد تدفق القطع الأجنبي إلى الداخل وارتفاع القوة الشرائية لليرة السورية.

References:

[1] Al-Qudra, Muhammad Mustafa Mahmoud (2013). The impact of investment in industrial cities in Palestine on providing job opportunities, a master's thesis published in the Department of Accounting and Finance, College of Commerce, Islamic University, Palestine.

[2]Abdel-Wahhab, Abu Bakr (2015). The role of industrial investments in the Sudanese economy as applied to the sugar industry sector, Al-Nilein University Journal, Department of Economics, Sudan.

[3] Sichuan, Chengdu (2012). Economic growth, **Local industrial development and inter_regional spillovers form foreign direct investment: Evidence from China**. aresearch Institut of Economics and management, South western University of Finance and Economics, China.

[4] Saada, Imad (2014). The economic role of Syrian industrial cities, reality and development prospects, doctoral thesis in the Department of Economics, University of Damascus, Syria.

[5] Mahmoud, Habib, Asaad, Al-Harith (2016). "An Analytical Study of the Reality of Investment in Syrian Industrial Cities," Tishreen University Journal, Issue 4, Volume 38, Syria.

[6]Decree No. /57/ Article /3-7-8-916-/ dated 9/6/2004 including the establishment of industrial cities in (Adra - Hasiya - Sheikh Najjar.(

[7]Annual report of the Directorate of Industrial Cities. (2023--2012-20202009). Syrian Arab Republic: Ministry of Local Administration.

[8]Syrian Statistical Group, Central Bureau of Statistics, Damascus. For the year 2011, 2019, 2020, 2023.

[1] القدرة، محمد مصطفى محمود (2013). ***أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل***، *رسالة ماجستير منشورة في قسم المحاسبة والتمويل*، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

[2] عبد الوهاب، أبو بكر (2015). ***دور الاستثمارات الصناعية في الاقتصاد السوداني بالتطبيق على قطاع صناعة السكر***، مجلة جامعة النيلين، قسم الاقتصاد، السودان.

[4] سعدا، عماد (2014). ***الدور الاقتصادي للمدن الصناعية السورية الواقع والآفاق التنموية***، أطروحة دكتوراه في قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

[5] محمود، حبيب، أسعد، الحارث (2016). "دراسة تحليلية لواقع الاستثمار في المدن الصناعية السورية"، مجلة جامعة تشرين، العدد 4، المجلد 38، سورية.

[6] المرسوم رقم /57/ المادة /3-7-8-9-16/ تاريخ 2004/9/6 المتضمن إحداث المدن الصناعية في (عدرا – حسياء – الشيخ نجار).

[7] التقرير السنوي لمديرية المدن الصناعية. (2023-2020-2012-2009). الجمهورية العربية السورية: وزارة الإدارة المحلية.

[8] المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق. لعام 2011، 2019، 2020، 2023.